**الإجابة النموذجية لامتحان مقياس إبستمولوجيا علم السياسة**

**السنة الثانية علوم سياسية**

**- مفهوم إبستمولوجيا علم السياسة:** الدراسةالنقدية للمعرفة العلمية السياسية. **(1ن)**

**- مجالات ابستمولوجيا علم السياسة:**تاريخية علم السياسة، وبنية علم السياسة، وسياسة علم السياسة. **(3ن)**

**أولا- تاريخية علم السياسة:** المسألتان الأساسيتان: مسألة مسار علم السياسة، ومسألة تصنيف علم السياسة.

**أ- مسألة مسار علم السياسة:** تتناول هذه المسألة تطور المسار التاريخي لعلم السياسة. وهناك إجابتان عن الشكل الذي يتخذه: الإجابة التي تقول **بالاستمرارية**، والإجابة التي تقول **بالقطيعة**. من يقول بالاستمرارية نجده يعطي المصداقية العلمية – مثلاً - لكل الدراسات السياسية "التأصيلية"، التي تحاول "تأصيل" المفاهيم السياسية الحديثة تأصيلا شرعيا أو تراثيا. من سيقول بالقطيعة سيرفض إمكان التأصيل السياسي للمفاهيم الحديثة، وبالتالي سيرفض كل الدراسات التأصيلية السياسية وسيعتبرها دراسات إيديولوجية لا علمية. فالجدل الدائر في العالم العربي والإسلامي حول إمكانية تأصيل السياسة الحديثة شرعيا وتراثيا بين موافق ورافض هو جدل حول تاريخية علم السياسة ومتعلق بمسألة مساره، وبالتالي ينتمي لابستمولوجيا علم السياسة من هذا الجانب. **(3ن)**

**ب- مسألة تصنيف علم السياسة:** هناك نقاش غير محسوم حول المعرفة السياسية، هل هي معرفة علمية أم لا؟ وإن كانت معرفة علمية فهل تشكل علما مستقلا (علم السياسة) أم هي فروع عدة تنتمي إلى عدة علوم مختلفة؟

هناك معياران للتصنيف: **معيار المنهج ومعيار الموضوع**. وتطبيق كل معيار على علم السياسة يكشف إشكالية ابستمولوجية في السياسة كعلم. على مستوى المنهج نجد أن جزءا مهما من الدراسات السياسية لا يمكن تصنيفها بأنها علمية، في الوقت نفسه نجد أن الدراسات السياسية التي يمكن وصفها بالعلمية محدودة الجدوى. وهذه بحد ذاتها إشكالية تصنيفية مفادها أن علم السياسة لا يستجيب بسهولة لمعيار المنهج في تصنيف العلوم. الأمر لا يقل عنه مع معيار الموضوع. فما هو تعريف علم السياسة تحديدا؟ الأجوبة المقترحة كثيرة، وهذا يكشف ببساطة أن المختصين في علم السياسة أنفسهم ليس بينهم اتفاق حول موضوع علم السياسة. هذه بعض من الإشكاليات التي تعالجها ابستمولوجيا علم السياسة المنتمية إلى مسألة التصنيف. **(3ن)**

**ثانيا- بنية علم السياسة:** المسألتان الأساسيتان: مسألة الموضوعية في علم السياسة، ومسألة الواقع السياسي موضوع البحث العلمي السياسي.

**أ- مسألة الموضوعية في علم السياسة:** هل يمكن للباحث السياسي أن يكون موضوعيا تجاه موضوعه الذي يدرسه؟ أصلاً ما معنى الموضوعية هنا؟ إن كانت ممكنة فبأي معنى هي ممكنة؟ وإن لم تكن ممكنة فهل هذا سيخرج البحث السياسي من مجال البحث العلمي كله باعتبار أن الموضوعية شرط من شروط البحث العلمي؟ كل هذه الأسئلة هي من الإشكاليات التي تدرسها ابستمولوجيا علم السياسة. **(1ن)**

**ب- مسألة الواقع السياسي موضوع البحث العلمي السياسي:** الواقع لكي يكون موضوعا للبحث العلمي لا بد أن يتصف بصفتين: أن يكون **"ظاهرة"** وهذا يعني أن يتصف بالتكرار، وأن يكون **"واقعة"** وهذا يعني أن يتصف بالتحديد. كلتا الصفتين إشكاليتان في الواقع السياسي. فمن ناحية، جزء مُهِمٌّ منه يصعب وصفه بأنه متكرر، بمعنى أنه حوادث فريدة وليست "ظواهر". ومن ناحية أخرى أن جزءا مُهٍمّا من الوقائع السياسية المتشابهة يصعب الجزم بشأن درجة تشابهها وإن كانت تلك الدرجة كافية لاعتبارها ظواهر تتكرر. هذا بشأن شرط التكرار.

شرط التحديد لا يقل إشكالية عن شرط التكرار حين تطبيقه على الواقع السياسي. فالواقع السياسي شديد التداخل والتشابك بحيث يصعب تحديد وتمييز وفرز الواقعة السياسة المراد دراستها عن الوقائع المتداخلة معها والقريبة منها. إشكاليات التكرار والتحديد في الواقع السياسي محل البحث هي كلها إشكاليات تعالجها ابستمولوجيا علم السياسة. **(3ن)**

**ثالثا- سياسة علم السياسة:** في هذا المجال مسألتان: علاقة علم السياسة بالسلطة، وعلاقته بالإيديولوجيا.

**- مسألة علم السياسة والسلطة:** هنا نتحدث أساسا عن أمرين: الأمر الأول متعلق **بطبيعة السلطة** (الدولة) وتأثير هذه الطبيعة على تطور البحث السياسي فيها. واضح أن دولة أحادية سيكون مستوى تقدم البحث السياسي فيها ومجال هذا التقدم مختلفاً عن دولة تعددية. كما أن الافتراض يميل إلى أن دولة اشتراكية ستكون الفلسفة السياسية فيها تلقى اهتماما أكبر منها في دولة رأسمالية. الأمر الثاني متعلق **بالسياسات العامة** التي تختارها السلطة تجاه العلوم السياسية، كل دراسة تحاول أن تجيب على ما هي أفضل السياسات العامة التي تخدم تطور البحث السياسي، أو ما هي السياسات العامة المعيقة لهذا البحث، أو هل السياسات العامة التي تتبناها دولة ما تخدم البحث السياسي أم لا؟ وفي أي اتجاه تخدمه؟ ونحو هذه الأسئلة، هي ضمن ابستمولوجيا علم السياسية في إطار علاقة علم السياسة بالسلطة ، ومن مدخل السياسات العامة. **(3ن)**

**- مسألة علم السياسة والإيديولوجيا:** هذه المسألة يتم تناولها أساساً على مستويين: **مستوى الباحث السياسي، ومستوى المجتمع.** فبالنسبة للمستوى الأول، فإن الإيديولوجيا باعتبارها منظومة معتقدات توجه السلوك، تفيدنا بأنه لا يوجد باحث سياسي لا يتبنى إيديولوجيا معينة تؤثر على خياراته البحثية وعلى نتائج أبحاثه السياسية، سواء كان تبنّيه لها عن وعي منه أو عن غير وعي. والسؤال المطروح هنا هو التالي: هل هناك إيديولوجيات تحفز من يتبناها على الإنجاز والتقدم في البحث السياسي أكثر من غيرها؟ هذا على مستوى الباحث السياسي.

على مستوى المجتمع، نصبح أمام الإيديولوجيا في صورة معتقدات اجتماعية شائعة، سواء كانت دينية أو سياسية، أو اقتصادية ... الخ. والسؤال نفسه مطروح على مستوى المجتمع: هل هناك إيديولوجيات معينة (معتقدات اجتماعية) شيوعها وترسخها في مجتمع ما يحفز البحث السياسي في ذلك المجتمع؟ هذه كلها إشكاليات مطروحة ضمن ابستمولوجيا علم السياسة. **(3ن)**